مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية ـ دراسة حالة لولاية المدية ـ

أ. ياسر علاوي * أ.د سليمان بوفاسة **

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتوضيح دور الجماعات المحلية في الجزائر (والمتمثلة أساسا في الولاية) في التنمية المحلية، حيث سنقوم بدراسة أهم المخططات التنموية في الجزائر وأهميتها في الإقتصاد الوطني ثم نبرز دور الولاية كهيئة محلية ومساهمتها من الناحية التمويلية والتخطيطية وحتى من ناحية التنفيذ لهذه المخططات التنموية على المستوى المحلي.

ولإثراء هذه الدراسة أكثر نأخذ حالة ولاية المدية من خلال إبراز مدى تنفيذ برامجها التنموية في العديد من القطاعات كالأشغال العمومية والسكن والفلاحة إلى غير ذلك من القطاعات الحساسة والتي من شأنها المساهمة في الرفع من المستوى المعيشي و الإجتماعي لسكان الولاية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، الولاية، المخططات التنموية ، التمويل المحلي.

Abstract:

The purpose of this research project is to study and clarify the relationship between local communities in Algeria (represented mainly by the wilaya) and local development, for this we will study the most important development plans in Algeria and its importance in the national economy and will highlight the role of the wilaya as a Local Authority in its contribution in terms of funding, planning And even with regard to the execution of these development plans at the local level. And to enrich this research we will study the situation of the wilaya of médéa highlighting the execution of the programs of local development in several sectors like the public traveuax Sector of the agriculture and other

* طالب دكتوراه – جامعة يحي فارس - المدية.
** أستاذ التعليم العالي - جامعة يحي فارس- المدية.

sensitive sectors which are likely to contribute of the lifting of the standard of living and social of the inhabitants of the wilaya

مقدمة:

يحتل موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية خاصة مركزا مهما بين مواضيع الفكر الإقتصادي والبرامج الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية لما يقدمه من بديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه العديد من البلدان، ولتنفيذ برامج التنمية المحلية على أرض الواقع كان من الضروري إيجاد هيئات لا مركزية تساهم في تنفيذ هذه البرامج، ومن أهم هذه الهيئات نجد الولاية كهيئة محلية لا مركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، الأمر الذي أسند إليها مهام التنمية المحلية، حيث يقوم بتسيير شؤونها وإدارتها الوالي والمجلس الشعبي الولائي، ولأجل تجسيد هذا الدور تدعمت هذه المهام بمصادر تمويل مختلفة ومتنوعة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وحقوق ومداخل الأملاك وغيرها، بالاضافة إلى ذلك فإن عملية التخطيط والتنفيذ لا تقل أهمية عن العملية التمويلية، من هنا يأتي الدور المهمم للولاية في مساهمتها في الرفع من التحديات التنموية في الجزائر. ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية في الجزائر؟

و لدراسة هذا الموضوع إرتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر

المحور الثاني: الولاية وتأثيرها على التنمية المحلية

المحور الثالث: ولاية المدية كنموذج لتنفيذ مخططات التنمية المحلية

المحورالأول: برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر المخططات والبرامج التنموية المحلية في الجزائر ذات أهمية كبيرة لما لها من مساهمة كبيرة في تحسين الاقتصاد المحلي، والرفع من معدلات التنمية الإقتصادية، وأيضا تحسين الجانب الإجتماعي للمجتمع المحلي

أولا: ماهية التنمية المحلية

قبل التطرق إلى أهم مخططات التنمية المحلية في الجزائر يجب أولا معرفة مفهوم مصطلح التنمية المحلية وأهم الأهداف التي تسعى إليها.

1-تعريف التنمية المحلية: لقد ظهرت عدة تعاريف للتنمية المحلية لقد اختلف العديد من الكتّاب والمفكر في تحديد تعريف موحد ودقيق للتنمية المحلية وهذا لعدم وجود نموذج موحد للتنمية المحلية وأيضا لأن التنمية المحلية تشمل بعد إقليمي، ومن أهم هذه

التعاريف نجد:

✓ هي عبارة عن تنمية خاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع إعطاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة، والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية محلية شاملة[1].

✓ ونجد أيضا تعريف" ميشال بوفي" الذي ركز أساسا على تعريف التنمية الإقتصادية المحلية[2]، ولقد ربط تعريف هذه الأخيرة بدور المالية المحلية التي من أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وبعنصر آخر وهو تهيئة الإقليم التي كانت في الماضي من صلاحيات الدولة، لكن حاليا أصبح جزء منها على الأقل من اختصاص الجماعات الإقليمية، لأن هذه الأخيرة تقود سياساتها الخاصة بتهيئة الإقليم وتقوم بإدخال السياسات الخاصة بالتنمية المحلية.

2-أهداف التنمية المحلية: إن التنمية المحلية ليس هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، بل هي في مفهومها الشامل أوسع من ذلك حيث تهدف إلى ضمان الحياة الكريمة للإنسان، ونتلخص أهم أهدافها[3]:

✓ تعمل التنمية المحلية على تحفيز الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول والتغيير، والعمل على أن يكون جزء من تلك النشاطات الانسانية اليومية، من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح.

✓ تعمل على صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط لكي يسهل نموها بشكل متوازن.

✓ العمل على خلق المشاركة الوجدانية، وتأسيس الروابط بين أكبر عدد من المشاريع والجماعات المحلية وخلق روح جديدة في العلاقات الانتاجية ومرافق الخدمات الأخرى.

كما أن هناك من يلخص أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسيين هما:

-أهداف الإنجاز :وتشمل كا ما تحققها التنمية المحلية من منجزات مادية.

-أهداف معنوية :وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.

3-الشروط الاساسية للتنمية المحلية: لنجاح أي عملية تنمية محلية يجب توفر عدة شروط مسبقة، يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسية وهي[4]:

أ)وجود مجتمع محلي: المجتمع المحلي يعرف من خلال فوائد مختلفة ومن خلال الخدمات التي يقدمها للمواطن، كما أنه يعرف بخصائص تلك المجتمعات كما هي، من

وقائع، ماضي، حاضر ومستقبل، وكل فئات ذلك المجتمع (نساء، شباب، ثقافتهم، تراثهم...الخ)

ب) الشراكة: في إطار التنمية المحلية يجب تواجد هيئة للشراكة، وخلق شبكة للتبادل تجسد دائما بفتح المجالات للتبادل مع ممثلي المجتمع المحلي والقطاع الخاص والعام خلال عهدتهم الإنتخابية التي يجب عليهم احترامهم، وواجب عليهم العمل معا رغم اختلاف الأهداف والمصالح.

ج) تهيئة مناخ ملائم للتنمية المحلية: إن العنصر الثالث المهم لنجاح سياسات التنمية المحلية هو تهيئة مناخ ملائم ومحيط جيد للتعاون والشراكة، ونشاط المجتمع المحلي والمدني.

ثانيا: مخططات التنمية البلدية والقطاعية في الجزائر

في القانون الجزائري هناك مخططين رئيسيين للنهوض بالتنمية المحلية وهما مخطط التنمية البلدية ومخطط التنمية القطاعية حيث أن التنمية القطاعية هي الأخرى تنقسم إلى قسمين وهما التنمية القطاعية الممركزة وغير الممركزة.

1- مخططات التنمية البلدية (PCD): يعبر المخطط البلدي للتنمية على مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و بالتالي فهو يمثل الوسيلة المثلى التي تمكن البلدية من دفع عجلة التنمية بها من خلال الدراسات و تنفيذ المشاريع على مستوى البلدية.

كل مشروع تعتزم الدولة انجازه في البلدية يجب أن يحصل على الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي، ولهذا الغرض يمكن للبلدية أن تطلب تقديم أي وثيقة من شأنها أن تساعدها في معرفة طبيعة المشروع و محتواه و آثاره.

كل اقتراح من البلدية لتسجيل أي عملية في المخطط الوطني للتنمية يجب أن تسبقه دراسة تتعلق بما يأتي:[5]

إمكانية انجاز المشروع و صلاحيته،تقدير الكلفة تقديرا دقيقا، إمكانيات التمويل و إجراءاته و كيفياته، المردودية الاقتصادية للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي، طبيعة البرامج المرافقة التي تترتب عن الاستثمار و انعكاساتها على البيئة.

2-مخططات التنمية القطاعية (PSD): تدخل المخططات القطاعية للتنمية ضمن البرامج الوطنية للتجهيز العمومي، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تدعيم القدرات التنموية المحلية، و تنقسم هذه المخططات إلى:

أ) البرامج القطاعية المركزية: هي مجموع البرامج التنموية التي تضم مشاريع من الحجم

الكبير، تتطلب تقنيات وإمكانيات كبيرة تتعدى الجماعات المحلية، وبالتالي فهي تسجل باسم الوزارة المعنية ويشرف عليها الوزير مباشرة لضمان السير الحسن والفعال، وتمويل هذه المشاريع من ميزانية الدولة للتجهيز.

ورغم كون هذه المخططات ذات طابع وطني إلا أنها تساهم بشكل وبطريقة غير مباشرة في دعم الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية للجماعات المحلية التي تجد نفسها في غالب الأحيان عاجزة على إنجاز مشاريع ضخمة تفوق قدراتها المالية والبشرية والتنظيمية.

ب) البرامج القطاعية غير الممركزة:

هي مخططات ذات طابع وطني حيث تدخل ضمنها كل إستثمارات الولاية، هذه المخططات تخص برامج المشاريع الكبرى المتعلقة بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية للولاية خاصة :التربية، الري، الطرقات، التكوين المهني، الهياكل الإدارية، الفلاحة والغابات، الصحة والحالة الاجتماعية، الشباب والرياضة، التعمير والثقافة. والغرض من هذه البرامج هو تجسيد أهداف التوازنات القطاعية وتسجل باسم الوزارة ويشرف عليها الوالي الذي يسهر على تسييرها على مستوى الإقليم المسؤول عنه.

يجب أن لا يخرج مخطط الولاية للتنمية عن إطار توجيهات المخطط الوطني المتوسط للتنمية مع مراعاة جوانب التناسق[6]، كما يجب يحقق مخطط الولاية ترتيب وادماج وتنسيق كافة الأعمال المتعلقة بالانجاز وأن يشكل أداة للتواصل بين الولاية والسلطة المركزية.

ثالثا: برامج التجديد الريفي كأداة لتجسيد التنمية المحلية

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من توجيهات رئيس الجمهورية، المتعلقة بضرورة تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الوطن دون إقصاء وتهميش، تدعيما للقدرات من أجل تحكم أفضل في اندماجنا في الإقتصاد الجهوي والعالمي، والحفاظ على هويتنا وخصوصيتنا، تعزيز الحكم الراشد المحلي وتحقيق تنمية مستدامة.

1-تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة يعني كل مشروع يحتوي على أنشطة ترافق السكان والمؤسسات في الريفي والتي تعمل على بلوغ هدف مشترك.

وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أفضل أداة لتنفيذ السياسة الوطنية للتنمية الريفية، وذلك لاعتبارها مشاريع مندمجة ومتعددة القطاعات، ومنجزة في أقاليم ريفية محددة مسبقا من أجل تحقيق الإستقرار للمجموعة الريفية وعودة تلك التي هاجرت هذه الأقاليم (محاربة النزوح الريفي) ويمثل المشروع مجال تدخل في جزء من الإقليم البلدي أو بكامله، فالمشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية مجدد في طريقة بناء

المشاريع التي تعتمد على البناء التصاعدي للمشاريع لأنه يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية، ويندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ضمن روح الدولة[7].

ومن بين أهم المبادئ الأساسية للمشروع الجواري:

- ✓ البناء التصاعدي للمشاريع الجوارية.
- ✓ تنظيم مشاركة السكان المعنيين وتقنينها
- ✓ معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصحر، تطوير نشاطات متعددة، ترقية التراث...)
- ✓ إعطاء الأولوية للسكان في المناطق المعزولة.
- ✓ التكامل وديناميكية المشروع، ديناميكية إقليمية.

2- مواضيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: من أهم المواضيع التي تشملها المشاريع الجوارية نجد[8]:

أ) عصرنة القرى والقصور: تحديث المدن الريفية وذلك بتجديد أعمال ذات أولوية وبترشيد التدخلات العمومية كما يرمي هذ المشروع إلى إزالة الأحياء القصديرية، وهذا ما تجسد في إنجاز السكنات الريفية.

ب) تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي: وهذا من أجل خلق دخل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع جديدة وخلق أنشطة إقتصادية محلية، السياحة الريفية، الصناعة الحرفية، المنتجات المحلية من جهة، وتحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودفعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

ج) حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها: يجري تنفيذ هذا البرنامج في إطار أهداف مكافحة التصحر وتخفيف إنجراف التربة في المناطق الجبلية وحماية الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل.

د) حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي: يقصد بالتراث الريفي المنتجات المحلية الزراعية، وحماية المواقع التاريخية والثقافية، وتثمينها بالإضافة إلى تحويل المنتجات التقليدية وتسويقها.

بالإضافة إلى هذه البرامج الأربعة هناك برنامج آخر ذو طبيعة أفقية ومشترك مع البرامج الأخرى وهو يتعلق بتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

3-أهداف المشاريع الجوارية: إن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخص التنمية الريفية والتي لها غرض تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ليس للمناطق الفلاحية فقط، وإنما أيضا المناطق الريفية التي تكمل التنمية الفلاحية وتدعمها، وهذا في

إطار الأهداف المعلنة المبنية على أساس تقييم مستوى التنمية الريفية والتدخلات من أجل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

المحور الثاني: الولاية وتأثيرها على التنمية المحلية

تعرف الولاية على أنها: "الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة" .وللولاية تأثير مباشر على التنمية المحلية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها قانونا وأيضا من خلال دورها التمويلي والتخطيطي.

أولا: الدور التنموي للولاية من خلال قانون الجماعات المحلية

من خلال آخر قانون متعلق بالولاية رقم 17-07 المؤرخ في 2012/02/21 نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى للولاية أهمية كبيرة بخصوص دورها في المجال التنموي في العديد من القطاعات الحساسة التي يمسها هذا المخطط التنموي والتي من أهمها:

1-قطاع الفلاحة والري: من أهم الاجراءات التي تقو بها الولاية في هذا القطاع[9]:

- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.
- ✓ يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.
- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي، بالإتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.
- ✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- ✓ يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير.

2-قطاع التجهيزات التربوية و الثقافية: وفي هذا المجال تقوم الولاية ب[10]:

- ✓ إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.
- ✓ المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- ✓ يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.

✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع البلديات، في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط إجتماعي يهدف إلى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة المسنين.

3-قطاع الهياكل الاقتصادية والسكن: للولاية دور مهم في هذا القطاع الحيوي بحيث تقوم[11]:

✓ المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.

✓ تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

✓ القيام بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

كما يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن:

✓ المساهمة عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.

✓ كما يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

ثانيا: التمويل المحلي للتنمية من طرف الولاية

إذا تأملنا في مفهوم التنمية المحلية بعمق و بنظرة تحليلية فإن ذلك يكشف بوضوح أهمية التمويل المحلي في تجسيد مخططات التنمية المحلية في الواقع، و توفير حاجات الوحدات المحلية من سلع وخدمات.

1- مفهوم التمويل المحلي: يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[12]"، إن نجاح عملية التنمية تتوقف على مدى قدرة وكفاءة الجماعات المحلية على تحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية فهي تمنحها القدرة والكفاءة لتحقيق أهدافها.

ولكي تتحقق التنمية المحلية بأفضل صورة وبمعدلات مرتفعة هي بحاجة إلى موارد

مالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي يمكن تحليلها على النحو التالي[13]:

أ) التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية: مع استمرار عملية التنمية فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية. من هنا يتضح الإرتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية.

ب) إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية: إن الارتفاع في تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من الأنظمة المحلية المطبقة تعود إلى عدة منها ارتفاع الأجور والخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة... الخ، بالإضافة إلى تزايد الإهمال والتسيب في الكثير من الأحيان وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة.

ج) ضرورة الإتجاه إلى الإعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية: إن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية المحلية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الإدارة المحلية والتقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة

2-مصادر التمويل الولائية: تتوفر الولاية على العديد من مصادر الايرادات والتي من شأنها المساهمة في تمويل المشاريع التنموية ومن بين هذه المصادر نجد:

أ) الموارد الجبائية: تعتبر الإيرادات الجبائية أهم الإيرادات التي تحصل عليها الجماعات المحلية، حيث تدخل مباشرة في ميزانيتها وتنقسم هذه الموارد الجبائية إلى:

الجدول رقم 1: أنواع الضرائب وكيفية توزيعها غلى الجماعات المحلية

	الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية	الضرائب المحصة لفائدة الولايات والبلديات صندوق الجماعات المحلية	الضرائب المحصلة لفائدة البلديات
أنواع الضرائب	-الرسم على القيمة المضافة -الضريبة الجزافية الوحيدة -الضريبة على الأملاك -قسيمة السيارات	-الرسم على النشاط المهني	-الرسم العقاري -رسم التطهير -الرسم على الذبح

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قوانين المالية

ب) الإعانات الحكومية: نظرا لعدم كفاية موارد الجماعات المحلية فإن السلطات المركزية تخصص إعانات بهدف دفع التنمية المحلية، ويعد هذا المورد من المصادر الهامة وهذا بسبب حجم المبالغ المخصصة لها.

ج) إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية: يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ويوضع تحت تصرف وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية[14].

د) القروض المحلية: تشكل القروض نوع آخر من أنواع التمويل المحلي، فهي تمثل مصدرا احتياطيا تلجأ إليه الجماعات المحلية عند عجزها عن تغطية نفقاتها والتزاماتها.

ه) نواتج استغلال أملاك الجماعات المحلية: تنتج هذه الموارد عمليات التنازل أو عمليات الكراء للعقارات و المنقولات التي تعود ملكيتها للجماعات المحلية

ثالثا:تخطيط و تنفيذ التنمية المحلية من طرف الولاية

لايقتصر دور الولاية في التمويل المحلي للتنمية لكن يتعدى ذلك الى عمليات التخطيط والتنفيذ لمختلف المشاريع والبرامج التنموية على المستوى المحلي.

1-التخطيط المحلي للتنمية: إن عملية التخطيط المحلي لا يقل قيمة عن التمويل المحلي حيث زاد الاهتمام بالتخطيط في العصر الحديث في ظل النمو السريع الذي يعرفه العالم، و للولاية دور مهم في هذا المجال بحيث يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية .ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للولاية[15].

ويعرف التخطيط بأنه" عملية حصر و تجميع موارد المجتمع مادية كانت أو بشرية وتنظيم طريقة إستغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة"[16].

كما يعرف بأنه " عملية حصر إجتماعي لتوجيه وإستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في أقل فترة زمنية ممكنة"[17].

2- تنفيذ المخطط الولائي للتنمية: يتم تحضير المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية من طرف المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم يخضع لدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية على مستوى مديرية التخطيط،[18]وبعد المصادقة عليه يبعث إلى وزارة المالية التي تقوم بدورها بدراسته و المصادقة عليه ثم تقوم بتحرير رخص البرامج واعتمادات الدفع، حيث يعتبر هذا الإجراء بمثابة ترخيص للولاية للشروع في تطبيق وتنفيذ برامجها التنموية.

تسجل البرامج القطاعية غير الممركزة باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها عن طريق

اعتمادات الدفع التي تخصص من طرف وزير المالية، ويقوم الوالي بتوزيع اعتمادات الدفع المبلغة له حسب كل قطاع، ويمكن للوالي أن يقوم بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع وذلك في حدود اعتمادات الدفع المبلغة له،[19]

المحور الثالث: ولاية المدية كنموذج لتنفيذ مخططات التنمية المحلية

إن ولاية المدية تتربع على موقع استراتيجي هام باعتبارها بوابة الهضاب العليا و الجنوب الجزائري ونقطة عبور بين الشرق والغرب حيث أن اغلب التبادلات الإقتصادية بين هذه المناطق تتم عبر إقليمها لهذا كان من الضروري على الدولة أن تولي إهتماما بالغا بالتنمية المحلية عى ربوع هذه الولاية، وسنوضح أهم إنجازات ولاية المدية بخصوص التنمية المحلية في العديد من القطاعات الحساسة والتي تساهم بصفة مباشرة في تحسين المستوى المعيشي لسكان الولاية.

أولا :قطاع الأشغال العمومية

يعتبر قطاع الأشغال العمومية من القطاعات الهامة نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه شبكة الطرقات في تحسين ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات وكذا تحقيق التواصل بين المناطق والمدن والمداشر ببعضها.

إن ولاية المدية تتربع على موقع استراتيجي هام باعتبارها بوابة الهضاب العليا والجنوب الجزائري، ونقطة العبور بين الشرق والغرب حيث أن أغلب التبادلات الإقتصادية بين هذه المناطق تتم عبر اقليمها من خلال شبكة واسعة من الطرق تحتوي على[20]:

- ✓ 14 محور من الطرق الوطنية بمجموع 713 كلم. من بينها رابطتين كبيرتين شمال جنوب (الطريق الوطني رقم 01 و08)، ورابطتين شرق غرب (طريق وطني رقم 18 و 40)
- ✓ 30 محور من الطرق الولائية بمجموع 813 كلم.
- ✓ شبكة مهمة من الطرق البلدية بمجموع 2448 كلم.

وفي مايلي رسم توضيحي يبين تطور حالة الطرق الوطنية و الولائية خلال السنوات السابقة:

شكل رقم 1:تطور الطرق الولائية والوطنية بولاية المدية

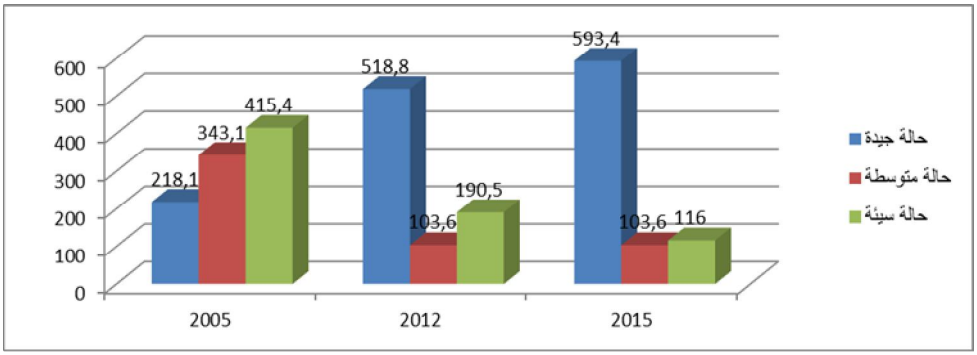

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري ص4.

أما بالنسبة لتطور شبكة الطرق البلدية فكانت كالتالي:

شكل رقم 2: تطور الطرق البلدية بولاية المدية

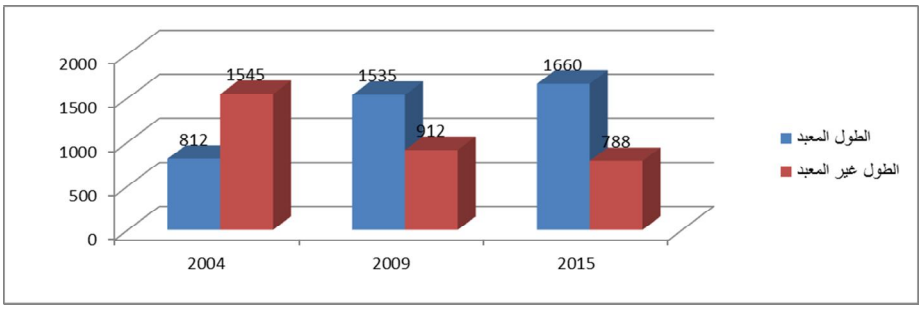

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصاءات مديرية الاشغال العمومية.

ثانيا: قطاع الفلاحة والغابات

بالنسبة للري الفلاحي على مستوى الولاية تتواصل الأشغال بنسبة إنجاز تقدر ب 50 % لإنجاز سد بني سليمان بطاقة استيعاب تقدر ب 28.5 مليون م3 موجهة لسقي محيط ب 2000 هكتار، كما أن إنجاز هذا الأخير يعرف وتيرة اشغال جد متقدمة مقدرة ب 70 %. والشكل الموالي يوضح تسيير شبكة المياه الصالحة للشرب.

شكل رقم 3: المصالح المعنية بتسيير شبكة المياه بولاية المدية

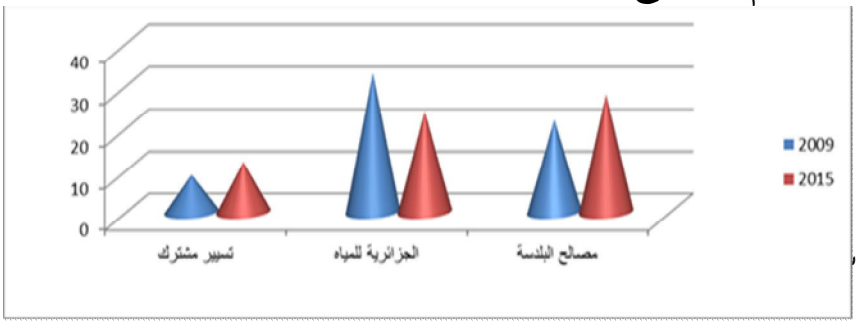

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري ص15.

أما بالنسبة إلى الجانب الفلاحي من مساحة ولائية إجمالية مقدرة ب 877.595 هكتار تحتل الأراضي الفلاحية 773541 هكتار أي نسبة 88 % موزعة بين غابية رعوية وصالحة للفلاحة.

أما بالنسبة لعدد المستثمرات الفلاحية فهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: عدد المستثمرات الفلاحية وأنواعها بولاية المدية

عدد المستثمرات	نهاية 2009	بداية 2015
الخاصة	32.705	34.013
الفلاحية الجماعية	464	466
الفلاحية الفردية	273	361
الفلاحية النموذجية	7	7
الإمتياز	400	1.398
المجموع	33.849	36.245

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري ص16.

وبالنسبة لقطاع الغابات فإن مساحتها تقدر عبر تراب الولاية ب 152.932 هكتار بنسبة 17 %من المساحة الاجمالية وإن كانت هذه المساحة كبيرة مقارنة بالمعدل الوطني بالمقدر ب 11 % إلا أنها تبقى ضئيلة بالمعدل العالمي الأدنى للتوازن البيئي المقدر ب 25 % و للحفاظ على هذه الثروة كانت هناك مجهودات كثيرة تبذل حيث سجلنا خلال الخماسي 2010-2014 أهم الانجازات التالية [21]:

- ✓ 06 مقاطعات غابية منها 01 أنجزت سنة 2014

- ✓ حلق 863 منصب شغل منها 332 سنة 2014
- ✓ غرس 8.151 هكتار بين أشجار غابية و أشجار مثمرة منها 2612 هكتار أنجز سنة 2014
- ✓ معالجة 2.019 هكتار ضد الدودة الصنوبرية مقابل 506 هكتار خلال الخماسي 2005-2009.

أما بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي تهدف إلى تحسين ظرف ونوعية الحياة مع تحسين وتنويع مداخيل الفرد فهي مبية في الشكل التالي:

شكل رقم 4: احصائيات حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية المدية

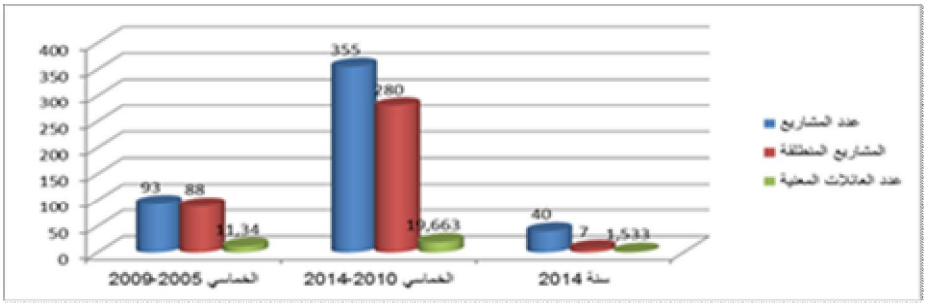

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري ص18.

ثالثا: قطاع التربية والتعليم العالي

عرف قطاع التربية خلال الخماسي 2010-2014 استيلام عدة مشاريع تربوية تمثلت في مايلي[22]:

- ✓ تسعة ثانويات منها ثانوية واحدة ببوقزول سنة 2014.
- ✓ 14 متوسطة منها 3 متوسطات سنة 2014 ببلدية البرواقية، شلالة العذاورة، مزغنة.
- ✓ وحدتين للكشف و المتابعة منها واحدةسنة 2014 ببني سليمان.
- ✓ 15 ملعب للرياضة بالمتوسطات منها 03 في سنة 2014 بكل من بلدية المدية، قصر البخاري و بوسكن.
- ✓ سبع مخابر للمعلوماتية منها 05 سنة 2014 بكل من بلدية البرواقية قصر البخاري و البواعيش.
- ✓ 49 مطعم مدرسي منه 04 مطاعم سنة 2014 ببلدية واد مري، عين بوسيف، البرواقية وبوشراحيل.
- ✓ 295 قسم منها 202 سنة 2014 غبر 26 بلدية.

✓ الانتهاء خلال 2014 من اشغال الترميم ب 247 مدرسة، 77 متوسطة و26 ثانوية.

و في مايلي بعض الارقام على الوضعية التعليمية في الولاية:

الجدول رقم 3:معلومات حول نسبة التمدرس بمختلف أطوار التعليم بولاية المدية

الموسم الدراسي		2011-2010	2015-2014
نسبة التمدرس السن (06-15)		%89	%94
معدل شغل الحجرات (TOC)	الابتدائي	23	23
	المتوسط	39	32
	الثانوي	34	31

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري ص29.

رابعا:قطاع الشباب والرياضة

إن عملية التنمية المحلية ليست فقط عملية تهم بالقطاع الإقتصادي أو السكني وفقط وإنما قطاع الشباب والرياضة يعتبر من القطاعات المهمة في هذا المجال، ولهذا عرف هذا القطاع عدة مشاريع في الفترة بين 2010 الى غاية 2015 من خلال المخططات المحلية على مستوى ولاية المدية ومن بين أهم هذه المشاريع:

✓ 03 قاعات متعددة الرياضات بكل من قصر البخاري شلالة العذاورة وعين بوسيف.

✓ 03 دور للشباب بكل من سيدي زيان و ذراع السمار وحربيل مستلمة خلال سنة 2014.

✓ 01 مركز تسلية علمية بالمدية.

✓ 05 مركبات جوارية رياضية بكل من بوقزول جواب شنيقل وتافراوت منها مركب بحناشة سنة 2014.

✓ 03 تغطيات بالعشب الا صطناعي بكل من البرواقية بني سليمان وقصر البخاري.

✓ 01 قاعة متعددة النشاطات بالمدية.

✓ 04 ساحات لعب كرة قدم بالبرواقية المدية، غزيز وتابلاط

✓ بيت شباب بالمدية وبن شكاو دخلا حيز الخدمة سنة 2015.

وفوق كل هذا عرف هذا القطاع دعم مالي محلي معتبر لترقية هذا القطاع وفي مايلي الإعتمادات المالية المقدمة من طرف الصندوق الولائي للشباب والرياضة:

الجدول رقم 4: الإعتمادات المالية المقدمة من طرف الصندوق الولائي للشباب والرياضة لولاية المدية

السنة	الاعتمادات	التوزيع				
		النوادي الرياضية	الرابطات	التظاهرات الرياضية	الجمعيات الشبانية	لتظاهرات الشبانية
2010	52.684.278,58	61	20	08	40	06
2011	57.493.550,26	65	20	10	33	06
2012	64.328.952,35	64	24	10	22	06
2013	62.563.586,20	68	23	10	27	06
2014	86.567.098,44	70	19	12	49	08

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري عن مديرية الشباب والرياضة ص25.

و لقد عرفت ولاية المدية تطور كبير في عدد المنشآت الرياضة عبر كامل تراب الولاية وذلك من خلال المجهودات التي تبذلها السلطات المحلية لا سيم الولاية لما لهذه المنشآت من أهمية كبيرة ليس فقط على المستوى الرياضة أو الصحي وإنما حتى على المستوى الإجتماعي، بحيث نجد أن توفير القاعات الرياضية و دور الشباب و حتى مراكز التسلية العلمية و حث الشباب الى التوجه إلى هذه المراكز هذا ما يقلل من إنحراف الشباب وتوجههم نحو مختلف الآفات الإجتماعية التي أصبحت تنخر في عمق المجتمع الجزائري.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا بأن التنمية المحلية هي عملية تقوم على قواعد إقتصادية إجتماعية ضمن مناطق محددة وبالتالي كان لا بد لنا من دراسة علاقة التنمية المحلية بالتخطيط باعتباره أداة فعالة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال المقومات التي تحوزها الولاية سواء المالية، البشرية أوالتنظيمية. ومن جهة أخرى فإن للولاية دور تمويلي مهم في تفعيل التنمية المحلية، وذلك من خلال ميزانيتها والتي تعتيبر من الوسائل التي تجسد سياستها التنموية على أرض الواقع، وأيضا من خلال معظم البرامج المخططات التنموية التي ينتج الرفع من المستوى المعيشي للمجتمع المحلي وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة حالة لولاية المدية. ومن أهم التوصيات التي نقدمها في هذا المجال:

- ✓ تحوز الولاية على العديد من الممتلكات العقارية والمنقولة ، لكنها في الغالب غير مستغلة بطريقة عقلانية لذا وجب إعادة الاعتبار من أجل توفير مصادر تمويلية مختلفة.
- ✓ ظرورة خلق قنوات اتصال فعالة بين المسؤولين المحليين والمواطنين حتى يتمكنوا من طرح مشاكلهم و إبداء أرائهم، كما يتسنى للمسؤولين تبرير أعمالهم والتقرب أكثر من المواطنين.
- ✓ تثمين الموارد البشرية للولاية والتي تعاني من فقر في الكوادر المتخصصة في التأطير، وأمام هذه الحالة وجب إنشاء مراكز تكوينية متخصصة واعتماد سياسة تكوين مستمرة من أجل تحسين أداء موظفي الولاية.
- ✓ ضرورة إنشاء مكاتب خاصة بالتخطيط والإحصاء من أجل جمع المعلومات على المستوى المحلي لتوفير قاعدة من المعطيات تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات و وضع إستراتيجية لتنمية محلية فاعلة.
- ✓ يجب أن تعد السياسات التنموية للمجتمعات المحلية على أساس يضمن الحفاظ على هوية وخصائص كل منطقة، ولهذا فمن الضروري التفرقة بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية عند إعداد السياسات التنموية.
- ✓ ضرورة الإسراع في تنفيذ مخططات التنمية المحلية ضمن الإطار الزمني المخصص لها.

المراجع:

1- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002 ، ص19.

2- Michel Bouvier, Finance publique, 6 ème Edition LGDJ, Paris 2002 page 723.

3- عبد الحميد بوقصاص، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف، مجلة التواصل، جامعة عنابة ، عدد جوان 2000 ، ص64 .

4- Cahiers de recherche - le développement local : contexte et définition - Montreal 2003.page03.

5- المادة 3، مرسوم 81- 380 المؤرخ في 1981/12/26 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، (1981/12/29).

6- المادة 19، قانون رقم 88- 02 المتعلق بالتخطيط، مرجع سابق.

7- سلاوي يوسف،التنمية في اطار الجماعات المحلية، رسالة ماجستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر،سنة 2011-2012، ص119.

8- سلاوي يوسف،التنمية في اطار الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص120.

9- من المادة 84 الى المادة 87 القانون رقم 12-07 والمتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12، (2012/02/21)

10- من المادة 93 الى المادة 99 القانون رقم 12-07 السابق الذكر.

11- من المادة 88 الى المادة 91 القانون رقم 12-07.

12- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر: الدار الجامعية،2001، ص22.

13- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص28.

14- المادة الأولى، مرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 1986/11/04 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، (15 /1986/11)،

15- المادة 80 من القانون 12-07 السابق الذكر.

16-محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 180.

17- منى حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 144.

18- موسى رحماني، وسيلة سبتي، مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، باتنة 1 و 2 ديسمبر 2004 ، ص 6.

19- المادة 19، مرسوم تنفيذي رقم 98- 277 المؤرخ في 1998/07/13 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51، (15 /1998/07)

20- المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري، عن مديرية الأشغال العمومية لولاية المدية لسنة 2015، ص03.

21- المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري ،مرجع سابق، عن مديرية الغابات لولاية المدية، ص 18.

22- نفس مرجع السابق ، عن مديرية التربية والتعليم لولاية المدية، ص23.